مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع: المشاركة الاقتصادية للمراة		ا لرقم: 051
	المصدر : الاقتصاد والاعمال	موقع الواب :	البلد:
		التاريخ: 2010-03-01	العدد و [ص]:

نشوى طاهر:
النظام لا يقيّد المرأة السعودية

جدّه-سحر غانم

خطت سيدات الأعمال السعوديات خطوات مهمة، في حجز موقع مهم في مجتمع الأعمال. وحققت سيدة الأعمال نشوى طاهر إنجازاً غير مسبوق بفوزها بعضوية مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في جدّة العام 2005، لتكمّل من داخل الغرفة نشاطاتها المتعلقة بتعزيز موقع المرأة السعودية. فساهمت في بناء أرضية صلبة لانطلاق سيدات الأعمال مستندة الى خبرة عملية اكتسبتها من خلال العمل في «البزنس العائلي» و«البزنس الخاص» الذي أسسته مع زوجها وابنها.

بعد فوزها بعضوية مجلس إدارة غرفة جدّة في العام 2005، تمّ انتخاب **نشوى طاهر** رئيسة للجنة التجارية في الغرفة كأول سيدة سعودية تتولى هذا المنصب. ولكن الحظ لم يحالفها في الإنتخابات الأخيرة، فاتجهت الى تركيز نشاطها في مجموعة شركات **آل طاهر** التي يملكها والدها **عبد الهادي طاهر**، لتحتل منصب المساعد التنفيذي لرئيس مجلس الإدارة، بعد أن تدرّجت في العمل داخل المجموعة مبتدئة بأعمال مكتبية بسيطة، وهي تؤكد في هذا السياق «أن المرأة السعودية لا تعتمد فقط على دعم العائلة لتتبوأ المواقع القيادية على الرغم من أنه أسهل بكثير على المرأة أن تتدرج في شركة العائلة».

أدوار ومسؤوليات

وتتحمل **طاهر** مسؤوليات متعددة تتوزع بين مجموعة **آل طاهر**، التي تضم أكثر من 10 شركات، و«البزنس» الخاص بها وبزوجها وابنها وهو عبارة عن مجموعة مطاعم «إلفيلاجيو» و«الشركة الدولية للتغذية والتجارة المحدودة»، المتخصصة في استيراد المواد الغذائية من إيطاليا. وتوضح أنه على الرغم من التنوع الكبير في استثمارات مجموعة آل طاهر، فهناك ارتباط وتكامل في ما بينها. وتتخصص الشركات العشر التابعة للمجموعة في قطاعات العقار والمقاولات ومواد البناء وزيوت التشحيم والتأمين والفنادق والمستلزمات الطبية والتوظيف، بالإضافة الى مزرعة الدواجن «رضوى» التي تعتبر أهم هذه الشركات، وأحد أحلام الوالد، الذي حوّلها الى مزرعة

نشوى طاهر

السعودي لهذا التغيير الذي تمّ التحضير له جيداً، ومعتبرة أن أي تغيير في المجتمع يجب أن يكون تدريجياً كي لا يسبب ردّ فعل معاكس. ولدى دخولها الغرفة عملت **طاهر** على جبهتين: الأولى اللجنة التجارية التي تمّ انتخابها رئيسة لها، والثانية مركز السيدة خديجة بنت خويلد الذي كانت نائباً لرئيسته، والذي أسسته الغرفة لدعم سيدات الأعمال وحلّ مشاكلهن». وتنوه بالإنجازات التي تحققت ومنها إمكانية فتح سجل تجاري في المقاولات والعقار والخدمات العامة بعد أن كانت ممنوعة من ذلك، وتمّ إلغاء الوكيل عليها وأصبح هناك فقط مدير في الأعمال المختلطة، كما سمح للمرأة أن تكون شريكاً مساهماً في الشركات المساهمة وعضو في مجلس الإدارة.

المرأة السعودية قادرة

وتلفت **طاهر** الى أن المرأة السعودية وصلت الى درجات عالية من العلم وتتمتع بالمقومات المطلوبة لتولي المراكز القيادية، وترى ان القيادة السعودية تدفع باتجاه تطوير دور المرأة في شتى المجالات مع مراعاة خصوصية المجتمع، وتعتبر أن الملك **عبدالله بن عبد العزيز** اعطى رسالة واضحة في هذا المجال من خلال جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا. مؤكدة أن الشريعة لا تمنع المرأة من العمل، بل أن المجتمع وقيوده وعاداته وتقاليده تقف حاجزاً أمامها.

ومع اعتراف **طاهر** بوجود حركة توظيف واسعة للسيدات من قبل القطاع الخاص السعودي، إلا أنها ترى أن المرأة لا تأخذ حقها في بعض الأحيان حيث تتولى وظائف لا تتناسب مع امكاناتها، وهناك تمييز للرجل عنها في الراتب وإن كانت توازيه

الخليج والعراق والأردن ومصر والصين.

وكانت المجموعة دخلت مؤخراً قطاعاً جديداً هو قطاع البيئة من خلال تأسيس شركة متخصصة في تنظيف البحر من المخلفات النفطية. وتقول بأن هذه المبادرة الجديدة جاءت استناداً الى رؤية أخيها **طارق** في وقت أصبح العالم ينظر الى البيئة بطريقة تجارية وخدمة للمجتمع في الوقت نفسه.

وعلى صعيد عملها الخاص المتمثل في «الشركة الدولية للتغذية والتجارة المحدودة» ومجموعة مطاعم «إلفيلاجيو»، التي حصلت على جائزة أفضل مطعم إيطالي في الشرق الأوسط، تقول **نشوى** إن: «الشركة الدولية متخصصة في استيراد المنتجات الغذائية الإيطالية، ويتم توزيع أكثر من 85 منتجاً، من خلال محل اسمه «ريحان» إضافة إلى السوبرماركت والفنادق والمطاعم وغيرها».

في الشأن العام

شكّل العام 2005 نقطة تحوّل في وضع سيدات الأعمال في السعودية بعد فوز كل من **نشوى طاهر** و**د. لمى السليمان** في انتخابات الغرفة التجارية الصناعية في جدّة. وتوضح أن قرار مجلس الوزراء بالسماح للسيدات بالترشّح لانتخابات مجالس إدارة الغرف التجارية، شكّل محطة مهمة على طريق تطور المجتمع السعودي مؤكدة تقبّل المجتمع

الفوز بانتخابات غرفة جدّة وإدارة «بزنس» خاص وعائلي

مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع: النوع الاجتماعي والمشاركة الاقتصادية		ا لرقم
	المصدر : تواصل	موقع الواب :	البلد : تونس
		التاريخ 2010-08-01	العدد و [ص]:

المرأة التونسية والإدماج الاقتصادي

مشاركة متكافئة في البناء التنموي

إن تجسيم مفهوم التمكين الذي يهدف إلى الرفع من قدرات المرأة المعرفية وتطوير مهاراتها المهنية وتعزيز ثقتها في إمكانياتها وتيسير وصولها إلى الموارد والتحكم فيها، استدعى توفير أرضية تشغيلية واقتصادية تضمن تكافؤ الفرص وعدم التمييز في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية. وبفضل منظومة تشريعية، تحمي المرأة من جميع أنواع التمييز المبني على النوع الاجتماعي في مختلف مراحل العمل، وبرامج تشغيلية تضمن تكافؤ الفرص بين الجنسين، تمكنت المرأة التونسية من المشاركة الفاعلة في المجهود التنموي والاستفادة من ثماره كمستثمرة وعاملة، فارتفعت نسبة نشاط المرأة إلى 25.5% وتنوعت المبادرات النسائية في مجال الاستثمار وهو ما مكّنها من تدعيم موقعها في مجالات الأعمال.

المرأة والمبادرة والاستثمار

وقد مثل ارتفاع المستوى العلمي والمعرفي للمرأة التونسية وتطور كفاءاتها ومهاراتها المهنية خلال العشريتين الأخيرتين إحدى أهم التغيرات التي شهدتها هيكلة اليد العاملة في سوق الشغل في تونس، وبفضل مختلف آليات وبرامج تشجيع المبادرة الخاصة والاستثمار تمكنت المرأة من تعزيز مكانتها في عالم الاستثمار في مختلف القطاعات التقليدية والتكنولوجيات الحديثة والخدمات والصناعة والفلاحة. وتشير المؤشرات إلى الاتجاه التدريجي الثابت إلى تكافؤ الفرص والمساواة في الانتفاع بمختلف فرص التكوين والتشغيل والاستثمار، حيث تطورت طلبات التشغيل النسائية بمكاتب التشغيل لتبلغ 50.7% من الطلبات الجملية، وبلغت نسبة النساء المتحصلات على شغل 44% من مجموع المشغلين، و انتفعت المرأة ببرامج التشجيع على التشغيل بنسبة 47%، كما انتفعت بنسبة 52.3% من برامج إحداث المؤسسات وتكوين الباعثين وبنسبة 43.5% من برامج القروض الصغرى وبنسبة 38.9% من برامج البنك التونسي للتضامن، وارتفعت الإعتمادات المخصصة للمرأة في إطار التنمية الفلاحية المندمجة من 1.3% إلى 5%.

وسيمثّل مخطط التنمية للخماسية (2010-2014) فرصة متجددة لمزيد دعم دور المرأة في مجال الاستثمار والإنتاج وإحداث مواطن شغل. وستساهم الوزارة في تعزيز دور المرأة في هذا المجال سواء من خلال البرنامج الذي تنجزه آلية دعم المشاريع النسائية في إطار التعاون التونسي الإيطالي والذي يهدف إلى تعزيز مساهمة المرأة في إحداث المؤسسة الاقتصادية الصغرى في مجالات التكنولوجيات الحديثة على المستوى الجهوي والمحلي (2011-2013)، أو من خلال جهود الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة الريفية عبر تأهيل شبكة مراكز تكوين الفتاة الريفية وتكوين إطارات وأعوان الجمعيات التنموية العاملة في الريف في مجالات تأطير المرأة الريفية ومساعدتها على إحداث مشاريع اقتصادية